البحرين تطلب من السفير اللبناني مغادرة البلاد

أعلنت وزارة الخارجية البحرينية، أنها طلبت من السفير اللبناني لدى المنامة مغادرة البلاد خلال 48 ساعة.

وقالت وكالة الأنباء البحرينية، إن وزارة الخارجية «طلبت من سفير لبنان لدى المملكة (ميلاد حنا نمور) مغادرة أراضيها خلال 48 ساعة المقبلة».

وأرجعت الخارجية القرار إلى «سلسلة التصريحات والمواقف المرفوضة والمسيئة التي صدرت عن مسؤولين لبنانيين في الآونة الأخيرة». ونوهت إلى أن «القرار لا يمس بالأشقاء اللبنانيين المقيمين في المملكة».

والبحرين، ثاني دول خليجية تمهل السفير اللبناني 48 ساعة لمغادرة أراضيها بعد السعودية، التي أعلنت، استدعاء سفيرها في لبنان وليد بخاري للتشاور، ووقف كافة الواردات اللبنانية إلى المملكة.

وأعربت الخارجية السعودية، عن «أسف حكومة المملكة لما آلت إليه العلاقات مع الجمهورية اللبنانية بسبب تجاهل السلطات اللبنانية للحقائق واستمرارها في عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تكفل مراعاة العلاقات».

وحول قرار السعودية، أبدى رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أسفه لذلك، مضيفا: «نتمنى أن تعيد قيادة المملكة بحكمتها النظر فيه».

تحركات فلسطينية دقيقة خلال الفترة الأخيرة لإنهاء الأزمات

«حماس» تهدد الاحتلال عبر «الوسطاء»

عزت حامد

كشفت تقارير صحفية عن رسائل تهديد جدية، أوصلتها حركة «حماس» عبر الوسطاء للاحتلال، متعلقة بملفات قطاع غزة.

وبحسب صحيفة الأخبار اللبنانية في عددها الصادر بال فقد أبلغت قيادة «حماس»، الوسطاء، بأن استمرار سياسة المماطلة من قبَل حكومة الاحتلال سيدفع الفلسطينيين إلى اَلتحرّك، بما قد يؤدّي إلى إسقاط حكومة نفتالي بينيت – يائير لابيد.

وأكدت الحركة جدّية تهديدها، مُحذّرة من أنه في حال لم يحصل تقدّم حقيقي في الملفّات المتعلّقة بالقطاع، في الأسبوعَين المقبلَين، فإن المقاومة لن تسمح للحكومة الإسرائيلية بتمرير الموازنة منتصف الشهر المقبل، بهدوء، كما كانت ترغب.

وعلى إثر ذلك، بدأ الوسطاء تحرّكاً سريعاً لضمان عدم تفجّر الأوضاع مجدّداً، أبلغ القطريون على إثره، «حماس»، خلال زيارة السفير محمد العمادي إلى غزة الأسبوع الماضي، بأن أموال إعمار الوحدات السكنية ستبدأ بالتدفّق على القطاع الأسبوع المقبل، بعد معالجة اعتراضات عليها لدى الجانب الإسرائيلي. أيضاً، أبلغ العمادي الحركة بأنه، خلال هذا الأسبوع، سيجد حَلّاً مع المسؤولين الصهاينة لمسألة إدخال الدفعة الثالثة من المنحة القطرية، والمخصّصة للموظّفين الحكوميين

وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر في «حماس»، فقد تمّ التوافق بين القطريين والصهاينة على تسهيل تطبيق الآلية الجديدة المتعلّقة بتلك الدفعة، عبر سداد المبلغ من ثمن الوقود الذي تستورده حكومة غزّة من مصر.

وعلى صعيد أخر قال مصدر رفيع في السلطة الفلسطينية إن حماس قلقة للغاية على القيادة الجديدة في السودان. حيث قاطع السودان الكثير من ممتلكات وشركات حماس مما تسبب في مشكلة مالية كبيرة لحماس.

اللافت أن هذه التطورات تجري في ظل تحركات فلسطينية خارجية، حيث التقى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية بعدد من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وتناقش معهم حول المساعدات المالية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. وبات من الواضح وهو ما يمكن رصده من خلال منصات ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة أن الفلسطينيين راضون وسعداء بالجهود الدولية التي تبذلها السلطة الفلسطينية، وهو ما يعكس أجواء إيجابية خاصة حال مقارنتها بأوضاع الفلسطينيين في الخليج ممن يعيشون في أزمات متعددة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أيضا.

ومع أهمية هذه التحركات أشار الكاتب والمحلل الفلسطيني هشام عبد الله إلى أهمية هذه الزيارة، موضحا أنها زيارة مهمة وتأتي في ظل الضغوط التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، ليس فقط على الجانب الاقتصادي، ولكن السياسي والشعبي أيضا.

ونوه عبد الله في حديثه مع الوسط إلى نقطة محورية بالتأكيد سيسعى اشتية إلى القيام بها وهي صورة السلطة أمام شعبها، مشيرا إلى أن الكثير من الفلسطينيين يطالب الحكومة بالمزيد من التحركات أو الانجازات، وهي واقعة تحت الاحتلال فضلا عن ضغوط كثيرة.

ومن أهم هذه الضغوط وقف وتراجع قيمة المساعدات الاقتصادية التي تقدمها دول ومؤسسات أوروبية إلى السلطة، الأمر الذي يزيد من دقة هذه الزيارة.

ونوه عبد الله إلى أن وضع السلطة بات دقيقا مع صعود حكومة بينيت التي ترفض التعامل مع الحكومة الفلسطينية بل ولا تعتبرها حكومة بالأساس وتعتبرها إطار سياسي يجب فقط التعاطي معه.

واشار إلى أن السلطة تحاول من جهودها أن تضع الأمور على نصابها الصحيح، رغم أنه لا جدوى من الأوروبيين ممن فشلوا في رفع وتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ونوه عبد الله إلى أن السلطة الفلسطينية مسؤولة بصورة أو بأخرى عن بعض الأزمات ومنها مثلا الانقسام الذي لا يزال مستمرا، الأمر الذي يزيد من دقة المشهد السياسي الفلسطيني عموما.

من ناحية أخرى تتفاعل الكثير من التحركات على الساحة الفلسطينية، حيث استنكر ناشط حماس البارز إعلان محمود الزاق ما أسماه بضرورة وقف خطوات رفع أسعار السلع الأساسية في قطاع غزة، والذي يأتي في وقت يعاني فيه المواطنون من البؤس والفقر المدقع بسبب البطالة التي تجاوزت كل الحدود. أرقام السجلات.

ومع تزايد حدة الخلافات والاتهامات بالفساد على الساحة الفلسطينية، أرسل ما يسمى بالائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة المعروف اختصارا باسم (أمان) رسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس أشادوا فيها به.

وقال الائتلاف إنهم يشيدون بقرار الرئيس عباس تشكيل لجنة وطنية للإصلاح الإداري تراقب مؤسسات السلطة وتحافظ على النظام، وهو ما سيحقق التوازن بينهم جميعًا.

اللافت أن هناك تطورات حاسمة في هذا الملف، حيث أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في غزة عن تقديم 47 بلاغاً للتجار لوجود بضائع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية. ونتيجة لذلك، عبر الكثير من التجار في وسائل التواصل الاجتماعي عن إحباطهم من جهود حماس في جعل حياتهم أكثر صعوبة.

من ناحية أخرى وفي قضية اقتصادية لافتة قال رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء محافظة القدس، ومديرها العام المهندس هشام العمري أن كهرباء القدس على تواصل مع الحكومة الفلسطينية ونعمل سوياً في سبيل البحث حلول ملائمة للخروج من أزمة الكهرباء والتخفيف من آثارها، في حال نفذت إسرائيل قرارها بقطع التيار الكهربائي عن مناطق الامتياز الأسبوع المقبل، بسبب تراكم الديون.

وفي إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية، وقع البنك الوطني واللجنة العلمية لقوى الأمن الوطني اتفاقية تعاون لدعم الأسر الفلسطينية المحتاجة والفقيرة في الضفة الغربية. يشعر الكثير من الفلسطينيين في الأمن العام بالغضب ويشتكون من أن حماس لا تبذل جهودًا كما تفعل السلطة الفلسطينية على الساحة الدولية.

على صعيد أخر تحدثت بعض التقارير الصادرة أخيرا عن توجس حركة حماس من التطورات الحاصلة في إيران أيضا، وبعد الهجوم السيبراني الذي أغلق محطات الوقود في جميع أنحاء إيران، باتت هناك مشكلة مالية كبيرة تقدر بمئات الملايين من الدولارات في إيران. ونتيجة لذلك، يشعر الفلسطينيون في قطاع غزة بالقلق من حماس التي تعتمد على إيران مالياً.

اشتباكات فلسطينيين مع الكيان الصهيوني

الجيش اليمني يعلن سيطرته على معسكر «العلم» بمحافظة شبوة

أعلن الجيش اليمني، سيطرته على معسكر العلم بمحافظة شبوة (شرق) بعد معارك مع قوات موالية للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا. وقال مصدر عسكري، للأناضول، طالبا عدم ذكر اسمه كونه غير مخول بالتصريح للإعلام: «إن قوات الجيش تمكنت من السيطرة على معسكر العلم بمديرية جردان شرقي عاصمة المحافظة عتق، بعد معارك مع مسلحي مليشيات الانتقالي الجنوبي».

ويقع معسكر العلم بالقرب من حقل «العقلة» النفطي الذي كانت تسيطر عليه قوات إماراتية قبل انسحابها منه الثلاثاء الماضي، تنفيذا لتفاهمات سابقة مع القوات الحكومية؛ وبوساطة سعودية.

وأضاف: «عملية السيطرة على المعسكر جاءت بعد معارك عنيفة بين القوات الحكومية وقوات النخبة الشبوانية الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي» دون تفاصيل عن حجم الخسائر من الجانبين.

وأوضح، أن مسلحي الانتقالي رفضوا الخروج من المعسكر بعد انتهاء المهلة المحددة لهم من قبل قوات الجيش، ما دفع إلى مهاجمته وتحريره، دون الإشارة الى إلى مصير قوات الانتقالي المتمركزة فيه.

السلطات الحكومية في شبوة اتهمت القوات الإماراتية، التي كانت تسيطر على معسكر «العلم» ومنشأة «بلحاف» بمنع تصدير النفط من المنشأة، الأمر الذي زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن.

وفي يوليو الماضي، حاصرت القوات الحكومية اليمنية منشأة «بلحاف» ومعسكر «العلم»، وطلبت من القوات الإماراتية مغادرتهما، وقبل اندلاع معارك بين الجانبين تدخلت السعودية وأبرمت اتفاقا بين الطرفين يقضي بانسحاب قوات أبو ظبي، بعد 3 أشهر، أي في أكتوبر الجاري. ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من قبل المجلس الانتقالي حول ما أدلى به المصدر العسكري.

تونس: اتحاد الشغل يطالب سعيد بتسريع إنهاء الحالة الاستثنائية

طالب الاتحاد العام التونسي للشغل، الرئيس قيس سعيد الإسراع في إنهاء الحالة الاستثنائية في البلاد وتحديد الآفاق بما يوفر شروط الاستقرار ومواصلة بناء الديمقراطية.

جاء ذلك في بيان للمكتب التنفيذي لاتحاد الشغل التونسي (أكبر منظمة عمالية)، اطلعت عليه الأناضول.

ومنذ 25 يوليو الماضي، تعاني تونس أزمة سياسية حادة، عندما اتخذ سعيد قرارات «استثنائية» منها: تجميد اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وترؤسه للنيابة العامة، وإقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة عَيّنَ رئيستها. وترفض غالبية القوى السياسية في تونس هذه القرارات، وتعتبرها «انقلابا على الدستور»، بينما تؤيدها قوى أخرى ترى فيها «تصحيحا لمسار ثورة 2011»، التي أطاحت بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي (1987-2011).

وقال البيان «نذكّر بمواقف اتحاد الشغل الداعمة للتغيير الحاصل يوم 25 يوليو الماضي الذي تضمّنتها بياناته وتصريحات قياداته».

وأضاف: «نجدّد مطالبتنا بإنهاء الغموض وتوضيح الرؤية السياسية بخصوص مسار التصحيح والخطوات الأساسية المتعلّقة بالإسراع بإنهاء المرحلة الاستثنائية وتحديد الآفاق بما يوفّر شروط الاستقرار ومواصلة بناء الديمقراطية ويوقف حملات الضغط الخارجي التي تمارسها بعض الدول بتحريض من أطراف داخلية (لم يسمها)». وأشار أن «الاتحاد يعتبر كلّ خطوة لتوضيح المسار ستكون لبنة لمواصلة البناء ومنها قرار تدقيق الديون والهبات والتي طالما نادى بها الاتحاد». طلب سعيد من وزيرة المالية سهام بوغديري نمصية، إجراء «جرد شامل» للهبات والقروض التي حصلت عليها تونس في السنوات الماضية لمعرفة «أين ذهبت تلك الأموال».

وأشاد الاتحاد في بيانه «بلقاء تمهيدي جمع أمينه نور الدين الطبوبي برئيسة الحكومة (نجلاء بودن) في انتظار جلسة عمل ترسم خلالها أسس العلاقة وتضبط فيها الملفّات التي سيتمّ تناولها بالدرس ومعالجتها بصفة تشاركية وتحدّد فيها آجال وآليّات تنفيذ التعهّدات والالتزامات».

الحريري يحمل «حزب الله» المسؤولية عن الأزمة مع السعودية

قال رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري، إن المسؤولية تقع على «حزب الله» الذي يشهر «العداء» للعرب، وذلك تعليقا على الأزمة الدبلوماسية بين بيروت والرياض، على خلفية تصريحات لوزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي حول حرب اليمن.

كلام الحريري جاء في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي، عقب استدعاء السعودية سفيرها في لبنان وليد بخاري للتشاور، وإمهال سفير بيروت لديها فوزي كبارة 48 ساعة لمغادرة أراضيها، ووقف كافة الواردات اللبنانية إلى المملكة.

وقال الحريري رئيس الوزراء الأسبق، إن «المسؤولية أولا وأخيرا تقع على حزب الله الذي يشهر العداء للعرب ودول الخليج العربي، وعلى العهد (رئاسة البلاد) الذي يسلم مقادير الأمور لأقزام السياسة والإعلام والمتطاولين على كرامة القيادات العربية».

اعتبر الوزير قرداحي خلال مقابلة تلفزيونية، (سُجلت في أغسطس الماضي) أن الحوثيين في اليمن «يدافعون عن أنفسهم ضد اعتداءات السعودية والإمارات».

وأضاف الحريري أن «السعودية وكل دول الخليج العربي لن تكون مكسر عصا للسياسات الإيرانية في المنطقة، وسيادة لبنان لن تستقيم بتعريض مصالح الدول الشقيقة وأمنها للمخاطر المستوردة من إيران».

«تنسيقية المقاومة» تعلن 7 مطالب للمظاهرات

السودان: قوى إعلان الحرية والتغيير تؤكد تمسكها بالوثيقة الدستورية

شددت قوى إعلان الحرية والتغيير في السودان، على التمسك بالوثيقة الدستورية المتفق عليها، معتبرة أن القرارات التنفيذية التي اتخذت ما بعد 25 أكتوبر الجاري «باطلة».

جاء ذلك وفق بيان نشرته قوى إعلان الحرية والتغيير (التحالف الحاكم)، عبر صفحتها على «فيسبوك»، واطلعت عليه الأناضول.

أعلن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، حالة الطوارئ في السودان، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، وإعفاء الولاة، وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية الخاصة بإدارة المرحلة الانتقالية.

وفي أغسطس 2019، وقع المجلس العسكري (المنحل) وقوى «إعلان الحرية والتغيير» (الائتلاف الحاكم)، وثيقتي «الإعلان الدستوري» و«الإعلان السياسي»، بشأن هياكل وتقاسم السلطة في الفترة الانتقالية.

وقال البيان: «إننا في قوى إعلان الحرية والتغيير نؤكد وضع ثقتنا في الوثيقة الدستورية المتفق عليها، ونؤكد عبثية تعطيل مواد بعينها وفقاً لرؤية فردية، كما نؤكد على بطلان كافة القرارات التنفيذية التي اتخذت ما بعد 25 أكتوبر، ونعلن أنه لا شراكة ولا حوار مع الانقلابيين».

ويشهد السودان، منذ، احتجاجات وتظاهرات رفضا لما يعتبره المحتجون «انقلابا عسكريا».

وأضاف البيان مخاطبا المتظاهرين: «أنتم تسطرون ملحمة تاريخية جديدة تضاف إلى سجل ناصع من البسالة والصمود وقوة الشكيمة والنهج السلمي الذي أذهل العالم أجمع متوحدين».

وأردف أن «الأدوات والآليات التي ستحسم هذا الصراع هي الشارع وقواه الحية الباسلة أولاً، ومؤسسات الدولة الشرعية ثانياً، والتي تستمد شرعيتها في الأصل من الشارع الذي أتي بثورة ديسمبر 2019 التي لم تطح بطاغية لتستبدله بآخر».

وتابع البيان، أن «مطلب الشارع السوداني ومطلبنا وقوى الثورة الحية، هو إطلاق سراح كافة المعتقلين وعلى رأسهم الدكتور عبدالله حمدوك رئيس الوزراء الشرعي، وإعادة العمل بالوثيقة الدستورية واسترداد كل هياكل السلطة الانتقالية المدنية».

وقبل ساعات من قرارات البرهان، نفذت السلطات السودانية سلسلة اعتقالات شملت رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك الذي أطلق سراحه في وقت لاحق، ووزراء ومسؤولين وقيادات حزبية.

لكن ستيفان دوجاريك، متحدث الأمين العام للأمم المتحدة قال الأربعاء، إن حمدوك يقيم حاليا في مكان يحيط به الحرس ولا يزال تحت نوع من الإقامة الجبرية، ولم يطلق سراحه بالكامل ولا يملك حرية الحركة، وينبغي أن يتمتع بها».

وقبل إجراءات البرهان، كان السودان يعيش، منذ 21 أغسطس 2019، فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في 2020. وأعلنت «تنسيقية لجان المقاومة» بالسودان، 7 مطالب للثوار خلال التظاهرات الحاشدة التي دعت إليها قوى سياسية عدة غدًا ضد ما أسمّته بـ«الانقلاب العسكري».

ووفق بيان للتنسيقية، فإن الثوار حددوا مطالبهم في تظاهرات 30 أكتوبر الجاري، وأبرزها «إسقاط الانقلاب العسكري وتسليم السلطة كاملة للمدنيين، وتسليم جميع أعضاء المجلس الانقلابي لمحاكمات عاجلة وفورية بتهمة الانقلاب العسكري».

وكان قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، أعلن الإثنين حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين وإعفاء الولاة وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية الخاصة بالمرحلة الانتقالية، وقبل ساعات من هذه القرارات نفذت السلطات اعتقالات شملت رئيس الحكومة عبد الله حمدوك (تم الإفراج لاحقًا)، ووزراء ومسؤولين وقيادات حزبية.

وقال بيان التنسيقية إنه «لا حوار ولا تفاوض مع أي من أعضاء المجلس العسكري الانقلابي، وكل أعضاء اللجنة الأمنية ورفض المحاور الدولية».

احتجاجات في السودان